المشروع الذي أعلنت عنه وزارة المالية يتضمن مزايا عديدة للمتعاملين وتخفيف الأعباء عنهم

لائحة تنفيذية جديدة للجمارك المصرية.. ماذا تحمل للمستثمرين ؟

القاهرة – "وكالات" : كشف وزير المالية المصري، محمد معيط، أنه تمت إحالة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الجديد إلى مجلس الدولة، لإتمام المراجعة القانونية من حيث الصياغة على ضوء أحكام القانون؛ تمهيدًا لإصدار هذه اللائحة.

وأوضح أنه تمت مراعاة ملاحظات مجتمع الأعمال فى الحوار المجتمعي حول المسودة المبدئية لمشروع هذه اللائحة، وتم الأخذ بمقترحاتهم؛ بما يُسهم في تحفيز الاستثمار، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية، وخفض تكلفة عملية الاستيراد والتصدير.

وأشار الوزير، إلى أن مشروع اللائحة التنفيذية يتضمن مزايا جديدة للمتعاملين مع المنظومة الجمركية، ويحدد حقوقهم بشكل واضح، حيث يستهدف القانون الجديد دمج وتبسيط وميكنة الإجراءات؛ بما يسهم فى خفض تكلفة السلع، وتقليص زمن الإفراج الجمركي.

معيط : القانون المقترح يستهدف دمج وتبسيط وميكنة الإجراءات بما يسهم فى خفض تكلفة السلع وتقليص زمن الإفراج الجمركي

وذكر أن مشروع اللائحة يضمن سرعة إنهاء النزاعات دون اللجوء للقضاء، حيث تضمن تفعيل دور الإدارات المختصة بالتحكيم بمصلحة الجمارك كوسيلة بديلة لإنهاء النزاعات، لافتًا إلى أن الموانئ بوابات لعبور البضائع وليست أماكن لتخزينها، بحيث يكون بقاؤها بالمخازن الجمركية لمدد مؤقتة.

وقال إن مشروع اللائحة وضع تنظيمًا للإجراءات الخاصة بالمشغل الاقتصادى المعتمد، ومنح مزايا جمركية بما يتوافق مع أحكام القانون بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة.

وزارة المالية المصرية أعدت لائحة تنفيذية جديدة للجمارك تتضمن تسهيلات كبيرة للمتعاملين

الموانئ بوابات لعبور البضائع وليست أماكن لتخزينها بحيث يكون بقاؤها بالمخازن الجمركية لمدد مؤقتة

ونص المشروع، على التوسع فى استخدام نظام التسجيل المسبق للشحنات والسماح بسداد 30% من التقدير المبدئي للضرائب الجمركية المقررة لحين التسوية النهائية بعد وصول البضائع وقبل الإفراج الجمركي. كما تم وضع ضمانات كافية لحماية حرمة المساكن الخاصة، ومقار الشركات والهيئات التى تتعامل مع مصلحة الجمارك، عند إجراء المراجعات اللاحقة للبيانات الجمركية التى تم الإفراج عن البضائع بموجبها، بحيث تركز على معلومات موضوعية وتستهدف الاطلاع على الأوراق والسجلات والوثائق لفحصها من قبل رجال الجمارك ممن لهم حق الضبطية القضائية وليس التفتيش.

وذكر أنه تم وضع تعريف دقيق للمصطلحات الجمركية فى مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الجديد مثل مستخرجات قائمة الشحن، والإرساليات البريدية، ومسارات الإفراج، ونظام التسجيل المسبق للمشحونات. كما تم تضمين أحكام أكثر مرونة فى مجال تطبيق الإعفاءات الجمركية، التى من بينها: زيادة قيمة "المسموحات" المعفاة من الضريبة الجمركية للمصريين والسائحين العائدين من الخارج من 1500 إلى 10 آلاف جنيه، وتوضيح الإجراءات الواجب على العاملين والمتعاملين مع مصلحة الجمارك اتباعها بشكل دقيق؛ إعمالًا للشفافية.

سرعة إنهاء النزاعات دون اللجوء للقضاء عبر تفعيل دور الإدارات المختصة بالتحكيم في "المصلحة"

أوضح الوزير المصري أن مشروع اللائحة يؤكد عدم الإخلال بأى إعفاءات مقررة فى القوانين الأخرى السارية، وقد تضمن النظم الجمركية المستحدثة التي تشمل المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، دون الإخلال بأى حقوق أو مزايا أو ضمانات مقررة للمستفيدين بهذه الأنظمة طبقًا لأحكام القوانين الخاصة بالاستثمار، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

وأجاز المشروع، للمستخلص الجمركى تقسيط قيمة التأمين النقدي المقرر للحصول على ترخيص بمزاولة المهنة، على 5 سنوات بأقساط سنوية متساوية، يتم إيداعه بمصلحة الجمارك على ذمة أى غرامات أو تعويضات يتم فرضها نظير الوقوع في المخالفات.

المبنى مقسّم إلى جهتين الشمالية منهما تميل بمعدل 2 مليمتر يومياً نتيجة التضرر الكامل للأقوام الخرسانية

عام على انفجار بيروت .. صوامع القمح المتصدعة مهددة بالانهيار

سنة مرّت على وقوع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس 2020 وما زال المكان الذي شهد واحدة من أكبر الجرائم في التاريخ يشكل خطراً على السلامة العامة في ظلّ التحذيرات التي تطلق باستمرار من انهيار أهراءات "صوامع" القمح.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال راوول نعمة صرّح في نوفمبر الماضي، بأنه سيُصار إلى هدم مبنى الأهراءات بعد تصدّع أساساته، وهو ما لم يحصل لغاية تاريخه.

وأطلق خبراء تحذيرات عدّة من أن صوامع القمح في مرفأ بيروت التي لحقتها أضرار شديدة من جراء الانفجار باتت آيلة إلى السقوط في أيّ لحظة وينبغي هدمها فوراً لمَا تشكّله من خطر على السلامة العامة لاّ سيما على كلّ من يقترب منها.

وكشف مدير أهراء مرفأ بيروت أسعد الحداد، لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، أنّ "المبنى مقسّم إلى جهتَيْن، الشمالية تميل بمعدل 2 مليمتر في اليوم نتيجة التضرر الكامل للأقوام الخرسانية، وهي تشكل خطراً كونها غير مستقرّة ومتحرّكة، وقد وردت معطيات بأنّ الجهة الجنوبية بدأت تميل بدورها".

وفي وقت يؤكد الحداد أنّ هناك ضرورة لهدم الأهراءات المهددة بالسقوط، يشدد على أهمية بناء مبنى جديد لكن في موقع آخر، خصوصاً أنّ "هناك حوالي 70 عائلة تعيش من وراء هذا المبنى".

وأصدرت الشركة السويسرية "A-MAN" في وقت سابق تقريراً مفصلاً تُطرقتْ فيه إلى وضع الأهراءات غير المستقرّ والمتحرّك، وأوصت بـ"تفكيك الكتلة الخرسانية الضخمة"، مشيرةً إلى أنّه "يتعيّن بناء صوامع جديدة في موقع مختلفٍ عن المعتمد اليوم".

ولفت الحداد إلى أنّ "مبنى الأهراءات يتبع لوزارة الاقتصاد وهناك لجنة مختصة كانت قد شكلت من مهندسين ومستشارين، ومن بينهم الشركة السويسرية، للعمل انطلاقاً من مسارين، الأول مرتبط بمبنى الأهراء والبنى التحتية، والثاني بالحبوب المتضررة وطريقة معالجتها بعدما أصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري أو الحيواني".

وأشار إلى أنّ "الانفجار ضرب كل مقومات العمل تقريباً، من ماكينات وآليات دمّرت بالكامل، وقد خسرنا 7 شهداء وسقط 5 جرحى".

وقال الحداد: "الشركة السويسرية تواكب تحركات الأهراءات وهناك محاولات تجري للتخلص من الحبوب، وقد وقعت وزارة الاقتصاد عقداً مع "ريسي غروب" الفرنسية بحضور وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان، يشمل معالجة الحبوب المتضررة، وقد أخذت الشركة عينات عدّة لمعرفة كيفية الاستفادة منها مع مراعاة المقتضيات البيئية والشروط الصحية وفق المعايير الدولية، ونحن في هذا الوقت نراقب الأهراء واتخذنا جملة تدابير وقائية منعاً لحصول كارثة جديدة".

وتحدث مدير الأهراءات عن هبة بلجيكية كناية عن شفاطات لسحب الحبوب على أمل التعاون مع مطاحن وتجار علف لاستكمال التجهيزات بهدف تفريغ الحبوب في سبتمبر المقبل، ونأمل أن تأخذ الهبة الكويتية طريقها، علماً أنّ عدم تشكيل الحكومة يعدّ من الأمور التي تعرقل هذه الخطوات.

وكان السفير الكويتي في لبنان عبد العال القناعي قد أعلن سابقاً أنّ بلاده ستقوم بترميم أهراءات القمح.

ويضيف الحداد: "منذ انفجار 4 أغسطس في مرفأ بيروت الذي يجاوره المبنى ونحن نتعامل مع الوضع بما توفر وتيسّر ونحاول إعادة تدوير الحبوب ومراقبتها، وقد كلفنا بمهام أخرى، منها الاهتمام بهبة الطحين العراقية التي عملنا على تفريغها وتسليمها إلى المعنيين، وهو ما ساعد في تلك الفترة على ثبات سعر ربطة الخبز، وهناك أمور أخرى تكلف وزارة الاقتصاد العاملين في الأهراءات بها".

ويشير الحداد إلى أنّ "تغير سعر الصرف ضرب الكثير من أعمالنا عدا عن مدخرات تعويض نهاية الخدمة وغيرها، إذ نحقق بعض الأرباح كمؤسسة للدولة، لكنّ المدخرات ما عادت تساوي شيئاً، من هنا نعمل على تأمين المساعدات والهبات لنكمل عملنا ونعطي أملاً للشباب".

وكانت وزارة الاقتصاد قد أعلنت عن وجود حوالي 45 ألف طن من الحبوب، لا سيما القمح والذرة، مخزنة في الأهراءات التي كانت تزيد قدرتها الاستيعابية عن 100 ألف طن لحظة وقوع الانفجار، في حين تحدث خبراء، وفق تقارير إعلامية أجنبية عدّة، عن دور المبنى وهندسته التي ساهمت في امتصاص جزء كبير من عصف الانفجار.

وقد بدأ بناء مبنى الأهراءات، بحسب الحداد، عام 1968، يوم وضع رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو، وأمير الكويت الراحل الشيخ صباح السالم الصباح، حجر الأساس لصوامع الغلال.

الأضرار لاتزال واضحة على المرفأ بعد مرور عام على الانفجار

خطة وزارة الاقتصاد والمالية تستدعي الشروع في رفعه عن السكر والدقيق وغاز الطهي

معركة إلغاء الدعم في المغرب .. مخاوف من انفلات الأسعار وتفاقم معيشة المواطنين

الإجراءات الحكومية ستؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع

الرباط – "زوكالات" : سيكون على الحكومة المقبلة بالمغرب، التصدي لتحرير ما تبقى من السلع المدعومة عبر صندوق المقاصة، على اعتبار أن الخطة التي كشفت عنها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، تستدعي الشروع في رفع الدعم عن السكر والدقيق وغاز الطهي اعتبارا من العام المقبل.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، عند تقديمه التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للعام المقبل، اتجاه النية نحو تحرير أسعار السكر والدقيق وغاز الطهو، بعدما كانت حكومة عبد الإله بنكيران حررت سعر السولار والبنزين.

وسيتم في عام 2023، التحرير الكلي لأسعار السكر والدقيق الوطني للقمح اللين، فيما سيتم تحرير 50 في المائة من أسعار غاز الطهو، قبل التحرير الشامل في 2024.

مبررات رفع الدعم

برر وزير الاقتصاد التوجه نحو رفع الدعم عن تلك السلع الثلاث خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، بالرغبة في توفير موارد لتمويل تعميم التأمين الصحي الإجباري والتعويضات العائلية، وهو التعميم الذي أعلن عنه أخيرا في سياق كشف الجائحة عن عدم استفادة فئات عريضة من التغطية الاجتماعية.

ويريد المغرب تعميم التغطية الصحية الإجبارية بين 2021 و2022، وتعميم التعويضات العائلية بين 2023 و2024، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان العمل. اعتبر محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، في التقرير السنوي، الذي رفعه للعاهل المغربي السبت الماضي، أنه "بالنظر إلى مستوى العجز الاجتماعي وعدم كفاية البنى التحتية الصحية ستكون الموارد المالية والبشرية وحكم التعبئة التي سيتطلبها إنجاح هذا المشروع غير مسبوقة". وأكد على أن "الدين العمومي قد بلغ مستوى يثير القلق".

قيمة مخصصات الحماية

عبرت الحكومة عند طرح مشروع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية، عن التوجه نحو تحويل مخصصات الدعم بهدف تمويل التغطية الصحية الذي يستهدف 22 مليونا من المواطنين.

وينتظر أن تصل كلفة تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب، التي تهم تعميم التأمين الصحي والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، إلى حوالي 5.3 مليارات دولار في العام، وهو التعميم الذي حدد له المغرب 2025 كأفق زمني.

وكان وزير الاقتصاد أوضح أن تمويل تلك الحماية، يتمثل في 2.9 مليار دولار ستأتي من مساهمات المنخرطين في أنظمة الحماية الاجتماعية، بينما ستتولى الدولة توفير 2.4 مليار دولار.

وشدد على أن تعميم التغطية الصحية الإجبارية، سيقتضي سنويا 1.45 مليار دولار، بينما سيستدعي تعميم التعويضات العائلية حوالي 2.1 مليار دولار، وتعميم التقاعد 1.7 مليار دولار، والتعويض عن فقدان الشغل حوالي 100 مليون دولار في العام.وستأتي مساهمات الدولة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية والمحددة في 2.4 مليار دولار سنويا من موازنة الدولة وإيرادات الجبايات الموجهة لتمويل الحماية الاجتماعية، من قبيل الرسم الخاص بالتضامن، والإيرادات التي ستتأتى من إصلاح نظام المقاصة الذي يدعم السكر والدقيق وغاز الطهو، وكل الإيرادات التي يمكن تعبئتها.ويلاحظ رئيس الاتحاد العام للمقاولات والمهن، محمد الدهبي، أن العديد من الحكومات اعتبرت أن تحرير أسعار بعض السلع مثل السكر والدقيق الذي يصنع منه الخبز بـ1.20 درهم وغاز الطهو "خط أحمر"، قبل أن تبادر حكومة عبد الإله بنكيران إلى تحرير أسعار السولار والبنزين.

وشدد على أن نفقات الدعم التي تأتي عبر صندوق المقاصة، تساعد على دعم القدرة الشرائية للفئات الفقيرة في المدن والأرياف، وإن كانت تستفيد منها حتى الفئات الميسورة وبعض المنتجين في الزراعة.

خبراء : الأهراءات باتت آيلة إلى السقوط في أي لحظة وينبغي هدمها فورا لما تشكله من خطر على السلامة العامة